الامنية (باعتبارها الاساس) بالتمسك بالاراضي العربية المحتلة ، فكان ينبغي من وجهة نظر هركابي ، التركيز على المسالة الامنية في ما يتعلق بسياسة التمسك بالاراضي المحتلة .

والخطأ الآخر الذي ارتكبته الديبلوماسية الاسرائيلية هو انشغال اسرائيل المبالغ فيه بعرب الضفة الغربية عبر سياسة الجسور المفتوحة . « فعرب الضفة الغربية لم يكونوا عنصرا سياسيا ذاتيا يستطيع أن يبرم اتفاقيات سياسية دون موافقة الدول العربية ، وعلى الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية .. ان انشغال اسرائيل في اوهام تسوية سياسية تعقد مع عرب الضفة الغربية كان لها اثر تدميري ، حيث حجبت عن اسرائيل طريق الاتجاه الى ضرورة الامساك بتلابيب حقيقة المسالة الفلسطينية ، الا وهي منظمة التحرير الفلسطينية » (ص ٩٤ ، ٩٥) . وقد لعب تجاهل « وتسفيه » اسرائيل للتحركات العربية المعتدلة دورا كبيرا في اتجاه العرب عام ١٩٧٣ « للتفكير بتغيير نتائج الحرب بواسطة حرب جديدة .. وراوحت السياسة الاسرائيلية مكانها ، متعثرة فوق ازدواجيتها . كان الوعي بالتهديد العربي يفرض المطالبة بتوسع جغرافي ، وكان توقها للسلم يستدعي التصغير من شان عدوانية الرفض العربي .. واستطاع هذا النقص في التماسك أن يؤدي خدمة للعرب في محاولاتهم طرح انفسهم على انهم معتدلون . ومحاولاتهم في تقديم النموذج الاسرائيلي الى الراي العام العالمي على انه متعنت في رفضه ، توسعي ، ملحق اراضي الغير بدون حق ، اناني ، واخيرا عالة على مأسي والام الاخرين . واستطاع العرب ان يحولوا انفسهم الى مدع عام ، وتقلص الموقف الاسرائيلي ليصبح متهما . واستطاع العرب ان ينتصروا على مستوى الراي العام العالمي ، وبكل سخرية بمعونة ودعم الاسرائيليين الذين اخطاوا مرتين : مرة بالعجز حين فشلوا في عرض المواقف المتطرفة العربية وشرحها ، ومرة اخرى بالقنوط حين تبرعوا في ابتداع الاعتدال العربي » (ص ٩٥ ، ٩٦) .

ويدعو هركابي الى اتباع سياسة الخطوة خطوة في جميع التسويات باتجاه تحقيق « التسوية الحقيقية » وحتى يحدث « التغير الجذري » في موقف العرب من اسرائيل ، فمن الصعب ان تقدم اسرائيل « تنازلات دون ضمانات » . (ص ١٠١) .

ويصدد **الموقف من الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧** ، فان التكتيك المناسب ، كما يقترح هركابي ، هو ان تعلن اسرائيل عن استعدادها لتقديم « تنازلات » لكسب الرأي العام .. وان « تكرر قبولها للقرار ٢٤٢ بما في ذلك القرار من الغاء المستعمرات التي اقامتها في المناطق التي ستنسحب منها كجزء من اتفاقية سلام . ثم يتحول الحوار بعد ذلك من مجرد مبدأ الانسحاب ، قبوله او رفضه ، الى شروط الامن التي يجب الوصول اليها مقابل الانسحاب . ولا يستطيع العرب ان يطالبوا بمجرد اعادة هذه الاراضي اليهم دون التزام من جانبهم .. وافضل تفسير للقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، من وجهة نظر اسرائيلية انها يجب ان تنسحب الى خطوط جديدة افضل وضعا من خطوط ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧ ولكنها اسوأ من الخطوط الحالية .. واعادة الاراضي يمكن انجازه فقط في حالة اثبات العرب ان اسباب الحاقها لم تعد موجودة .. ومن حيث المبدأ فان التصريحات (العربية) الشفهية عن استعداد حقيقي لقبول سلام ينهي حالة النزاع وقبول « اسرائيل » كعضو دائم في منطقة الشرق الاوسط امور ليس لها اية قيمة . ان الاعلانات الشفهية يجب ان تلحق بمضمون محسوس من الاجراءات مثل نزع السلاح وتحديد القوات وتشكيل هيئات عربية اسرائيلية مشتركة للرقابة ، يرافق هذا انسحاب تدريجي على مدى السنين ، ويقابله قرار داخلي لانهاء النزاع ، قرار سياسي واجتماعي وثقافي ، صحيح ان التسوية لا يمكن ان تبدأ الا من خلال ارضية سياسية ، ولكن لا بد من دعمها داخليا ، ولكن اذا استمرت الامور في داخل البلاد العربية على ما هي من تثقيف للطلاب في المدارس وفي مؤسسات الاعلام ، واصفة اسرائيل بانها تلك الكيان الوحشي ، فان الاجراءات السياسية مقضي عليها وستنسف من اسفلها . وتغيير في الراي من هذا النوع لن يحدث بين ليلة وضحاها » .. (ص ١٠٧ ، ١٠٨) . ونلاحظ ، بالطبع ، ان مثل هذه الشروط تم املاؤها على نظام السادات فيما بعد .

اما مسالة **الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني** ، فان الموقف الاسرائيلي ، كما يقترح هركابي ، ينبغي ان يكون من حيث الشكل